

Distr.: Limited
2 April 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٢ من جدول الأعمال

أزمة السلامة على الطرق في العالم

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، بالاو، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، بيلاروس، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، الصومال، الصين، طاجيكستان، عمان، فنلندا، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، لكسمبرغ، مالطة، مصر، المكسيك، موناكو، نيكاراغوا، هنغاريا، اليابان، اليونان: مشروع قرار

تحسين السلامة على الطرق في العالم

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٠٩/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٩/٥٨ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٢٨٩/٥٨ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٥/٦٠ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٤٤/٦٢ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٢٥٥/٦٤ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٢٦٠/٦٦ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ المتعلقة بتحسين السلامة على الطرق في العالم،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية



الرجاء إعادة استعمال الورق



المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١)، التي أخذت فيها الدول الأعضاء بعين الاعتبار السلامة على الطرق كجزء من جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشير كذلك إلى المناسبة الخاصة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ووثيقتها الختامية^(٢)،

وقد نظرت في مذكرة الأمين العام التي يحيل بها التقرير عن تحسين السلامة على الطرق في العالم^(٣) والتوصيات الواردة فيه،

وإذ تلاحظ أن الإصابات الناجمة عن حوادث حركة المرور مشكلة كبرى تواجه الصحة العامة والتنمية ولها عواقب اجتماعية واقتصادية من شأنها إن لم تعالج أن تؤثر في قدرة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة وأن تعيق ما تحرزه من تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تعرب عن قلقها من أن عدد قتلى حوادث حركة المرور ما زال مرتفعاً ارتفاعاً غير مقبول إذ بلغ ١,٢٤ مليون قتيل في عام ٢٠١٠^(٤)، ومن أن ٧ في المائة فقط من سكان العالم مشمولون بالقوانين اللازمة التي تتصدى لجميع عوامل السلوك المخوف بالخطر، مثل عدم ارتداء الخوذ الواقية ووضع أحزمة السلامة والمقاعد المخصصة للأطفال والسياسة تحت تأثير الكحول والمخدرات والسرعة المتسورة والمفرطة والاستخدام غير السليم للهواتف النقالة، بما في ذلك المراسلة،

وإذ تعرب أيضاً عن قلقها من أن نصف مجموع قتلى حوادث حركة المرور في العالم هم من المارة وسائقي الدراجات النارية والدراجات الهوائية، وأن بعض البلدان النامية ليس لها بنى تحتية ملائمة أو سياسات كافية لحماية هذه الفئة المعرضة للخطر من مستعملي الطرق،

وإذ تنوّه بدور المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق الذي عقد في موسكو في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وتوج بإعلان يدعو الجمعية العامة إلى إعلان عقد للعمل من أجل السلامة على الطرق^(٥)،

(١) مرفق القرار ٦٦/٢٨٨.

(٢) القرار ٦٨/٦.

(٣) A/68/368.

(٤) A/64/540، المرفق.

وإذ تلاحظ بارتياح أن الخطوات المحددة الأهداف التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل خفض عدد الإصابات الناجمة عن حوادث حركة المرور، بما في ذلك إطار عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، قد أفضت إلى نتائج إيجابية، وإذ تدرك في هذا الصدد أن أكثر من ١٠٠ دولة عضو إضافة إلى منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني قد نظموا أنشطة حول سبل حماية المارة من أخطار الطرق خلال أسبوع الأمم المتحدة العالمي الثاني للسلامة على الطرق، المنظم في الفترة من ٦ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١٣،

وإذ تثني على حكومات البرازيل وتايلند ورومانيا وموزامبيق وكذا منظمة الصحة العالمية للنجاح الذي تكفل به إنشاء التحالف العالمي لرعاية الجرحى المعلن عنه في أيار/مايو ٢٠١٣ أثناء الدورة السادسة والستين لجمعية الصحة العالمية،

وإذ تنوه بدور عمان في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة السلامة على الطرق في العالم وفي التحضير لأسبوع الأمم المتحدة العالمي الأول المنظم في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أثناء الاجتماع السادس الذي عقدته آلية الأمم المتحدة للتعاون من أجل السلامة على الطرق بمسقط يومي ٢٧ و ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧،

وإذ تشيد بالدور الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية في تنفيذ الولاية التي عهدت بها إليها الجمعية العامة بأن تنسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق داخل منظومة الأمم المتحدة في تعاون وثيق مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية، وفي تقديم الدعم في تنفيذ عقد العمل من أجل السلامة على الطرق، وكذلك في إعداد التقرير العالمي لعام ٢٠١٣ عن الحالة فيما يتعلق بالسلامة على الطرق ونشر دليل بشأن السلامة على الطرق، يقدم معلومات لاستخدامها لدى إعداد وتنفيذ تدابير شاملة من أجل تحسين سلامة المارة، وتثني كذلك على التقدم الذي أحرزته آلية الأمم المتحدة للتعاون من أجل السلامة على الطرق^(٥)،

وإذ تنوه بالعمل الذي تقوم به لجان الأمم المتحدة الإقليمية من أجل زيادة الأنشطة المتعلقة بالسلامة على الطرق والدعوة إلى تعزيز الالتزام السياسي بالسلامة على الطرق وإعداد صكوك قانونية تتصل بالسلامة على الطرق في العالم، بما فيها وضع اتفاقيات واتفاقات دولية، وإعداد معايير تقنية واتخاذ قرارات وتقديم توصيات في هذا المجال والعمل من أجل وضع أهداف إقليمية ووطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث حركة المرور،

(٥) وهي آلية تشاورية تتولى تنسيق الأنشطة التي ينفذها أعضاؤها في تعزيز السلامة على الطرق وتزويد الحكومات والمجتمع المدني بتوجيهات حول الممارسات الجيدة دعماً للإجراءات المتخذة من أجل التصدي لأهم عوامل الخطر الذي يهدد السلامة على الطرق ومساندة تنفيذها.

وإذ تشيد باللجنة الاقتصادية لأوروبا على الخطة التي وضعتها لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق. بما يشمل اتخاذ إجراءات ومبادرات وتدابير موجهة للأطراف العاملة التابعة للجنة في ميادين البنيات التحتية الطرقية وقواعد حركة المرور والمواد الخطرة وأنظمة المركبات، وإذ تلاحظ بارتياح قيام اللجنة بإنشاء فريقين خبراء جديدين بشأن اللافتات والإشارات الطرقية وبشأن تحسين السلامة في المعابر الطرقية المتقاطعة مع السكك الحديدية، وإذ تنوه بالملتدى المعني بمواءمة أنظمة المركبات على عمله المتواصل من أجل تعديل أنظمة المركبات لزيادة دورها في تعزيز السلامة، وإذ تثنى كذلك على اللجنة للمناسبات التي أقامتتها في أيار/مايو ٢٠١٣ في إطار أسبوع الأمم المتحدة العالمي الثاني من أجل السلامة على الطرق، إضافة إلى تعهد ٥٧ صكا قانونيا توفر إطارا قانونيا وتقنيا مقبولا لتطوير النقل الدولي على الطرق والسكك الحديدية والمجاري المائية الداخلية والنقل المتعدد الوسائط،

وإذ تنوه بأهمية الجهود الإقليمية التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم الملتدى الأوروبي الآسيوي لتعزيز تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال السلامة على الطرق وتيسير تبادل الخبرات المكتسبة في هذا الميدان فيما بين البلدان الأوروبية والآسيوية،

وإذ تشيد بمبادرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تحسين السلامة على الطرق، بما في ذلك عقد اجتماع فريق الخبراء الإقليمي لبحث التقدم المحرز في تحسين السلامة على الطرق في آسيا والمحيط الهادئ، الذي اعتمد بياننا مشتركا أثناء أسبوع الأمم المتحدة العالمي الثاني المنظم بسول في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأعضاء من أجل وضع الأهداف والغايات والمؤشرات الوطنية لتحسين السلامة على الطرق وتنقيحها دعما لعقد العمل،

وإذ تشيد أيضا بجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تعزيز مبادرة تحسين السلامة على الطرق في أفريقيا، يشمل ذلك اعتماد خطة العمل الأفريقية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق بوصفها وثيقة توجيهية تعالج خصوصيات القارة وتهدف إلى خفض عدد حوادث حركة المرور بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تشيد كذلك بجهود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سبيل التوعية بأهمية السلامة على الطرق وتحسينها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق إعداد الدراسات ونشر الممارسات الفضلى لدى الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف، وإدراج

اعتبارات السلامة على الطرق ضمن سياسات النقل الشاملة المنسقة على المستوى الإقليمي، يشمل ذلك الجهود المبذولة من أجل وضع خطة النهوض بالسلامة على الطرق في أمريكا الوسطى، وتعزيز قدرة الهيئة المعنية بالسلامة على الطرق في شيلي عن طريق تحسين نظامها لجمع البيانات المتعلقة بالسلامة على الطرق بوصفه أداة لرسم السياسات الفعالة ورصد تنفيذها،

وإذ تشيد بجهود اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال تحسين السلامة الطرقية في المنطقة العربية، يشمل ذلك تنظيم حلقات عمل تدريبية إقليمية للإسراع بتنفيذ عقد العمل وما يتصل به من توصيات ترد في استنتاجات الاجتماعات الحكومية الدولية السنوية بشأن النقل، منها الدورة الرابعة عشرة للجنة الحكومية الدولية المعنية بالنقل،

وإذ تنوّه بعدد من الجهود الدولية المهمة الأخرى في مجال تحسين السلامة على الطرق، يشمل ذلك قيام الاتحاد الدولي للنقل الطرقي بوضع معايير منسقة معترف بها دولياً للتدريب المهني لأخصائيي النقل الطرقي،

وإذ تحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بالسلامة على الطرق في العالم المعنون طرق مأمونة للجميع: خطة من أجل النهوض بالصحة والتنمية بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تنوّه باستمرار الجهود المبذولة في إطار مبادرة السلامة على الطرق للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، التي ينسقها البنك الدولي بواسطة آليته للسلامة على الطرق في العالم، والإجراءات التي تتخذها هذه المصارف جماعياً من أجل تعزيز القدرة على إدارة السلامة على الطرق، وأمان البنيات التحتية، وتحسين تدابير الأداء في مجال السلامة عن طريق وضع مشاريع منهجية وشاملة للسلامة على الطرق، وتعبئة الموارد اللازمة للسلامة على الطرق وزيادة الموارد من طريق وضع مشاريع قطرية منهجية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل،

وإذ تشي على الدول الأعضاء التي انضمت إلى صكوك الأمم المتحدة القانونية الدولية المتعلقة بالسلامة على الطرق واعتمدت تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الرئيسية، من قبيل تجاهل اللافتات والإشارات الطرقية وعدم ارتداء الخوذ الواقية وعدم أحزمة السلامة وتوفير المقاعد المخصصة للأطفال والقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات والسرعة المتهورة والمفرطة والاستخدام غير السليم للهواتف النقالة، بما في ذلك المراسلة،

وإذ تنوّه باستمرار التزام الدول الأعضاء والمجتمع المدني بمسألة السلامة على الطرق من خلال الاحتفال باليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث حركة المرور في الأحد الثالث من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام،

وإذ تنوّه أيضا بالجهود التي تبذلها بعض البلدان لتنفيذ أفضل الممارسات ووضع أهداف طموحة لرصد الوفيات والإصابات الخطيرة الناجمة عن حوادث الطرق،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أهمية تعزيز القدرات واستمرار التعاون الدولي على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تحسين السلامة على الطرق، لا سيما في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة الدخل، والقيام حسب الاقتضاء بتوفير الدعم المالي والتقني والمعارف اللازمة لتحقيق أهداف عقد العمل،

وإذ تسلم بأن التوصل إلى حل أزمة السلامة على الطرق في العالم لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق التعاون بين القطاعات، وآليات التمويل الخاصة والعامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، والرابطات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، وجمعيات الضحايا، ومنظمات الشباب، ووسائل الإعلام،

١ - **تقر** بأهمية تيسير حركة الأشخاص والبضائع وإتاحة وسائل نقل مأمونة وميسورة وسليمة بيئياً باعتبار ذلك وسيلة لتحقيق تحسن في ميادين العدالة الاجتماعية والصحة وقدرة المدن على التكيف، والربط بين المناطق الحضرية والريفية وإنتاجية المناطق الريفية، ومن ثم فهي تعتبر السلامة على الطرق في هذا الصدد جزءاً من الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

٢ - **تشثني** على الدول الأعضاء التي وضعت خططاً وطنية تتماشى مع الخطة العالمية المتعلقة بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تضع تلك الخطط بعد على القيام بذلك، آخذة في الاعتبار بوجه خاص احتياجات جميع مستخدمي الطرق، لا سيما الراكبون والدراجات وسائر الفئات المعرضة للخطر من مستخدمي الطرق، إضافة إلى المسائل المتصلة بالتنقل المستدام؛

٣ - **تدعو** الدول الأعضاء التي لم تعين بعد جهات اتصال وطنية معنية بعقد العمل من أجل السلامة على الطرق إلى القيام بذلك، حسب الاقتضاء، لتنسيق الأنشطة الوطنية المتعلقة بعقد العمل وتيسيرها؛

٤ - تدعو أيضا الدول الأعضاء التي لم تعالج بعد موضوع السلامة على الطرق بصورة شاملة إلى القيام بذلك، بدءاً بتنفيذ أو مواصلة تنفيذ نظام لإدارة السلامة على الطرق يشمل، حسب الاقتضاء، التعاون بين الإدارات، ووضع خطط وطنية للسلامة على الطرق تنسجم والخطة العالمية للعقد، وتحسين نوعية الإحصاءات والبيانات المتعلقة بالسلامة على الطرق مصنفةً حسب نوع الجنس والعمر، مما يُجمع بواسطة توحيد التعاريف وممارسات الإبلاغ، والاستثمار في أنشطة مراقبة حوادث السير وتحليلها بمشاركة قطاعات متعددة؛

٥ - تشجع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد أن تسن تشريعات شاملة بشأن عوامل الخطر الرئيسية المسببة للإصابات الناجمة عن حوادث الطرق، بما في ذلك تجاهل اللافتات والإشارات الطرقية وعدم ارتداء الخوذ الواقية وعدم وضع أحزمة السلامة وتوفير المقاعد المخصصة للأطفال والقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات والسرعة المتهورة والمفرطة والاستخدام غير السليم للهواتف النقالة أثناء القيادة، بما في ذلك المراسلة، من أجل زيادة نسبة البلدان التي لديها تشريعات شاملة تصل إلى ٥٠ في المائة بحلول نهاية عقد العمل، وتشجع الدول الأعضاء على تعزيز إنفاذ تشريعات سلامة الطرق الحالية المتعلقة بعوامل الخطر؛

٦ - تشجع على تنفيذ برامج تقييم السيارات الجديدة في جميع مناطق العالم من أجل تحسين توافر المعلومات المتاحة للمستهلكين عن أداء السيارات فيما يتعلق بالسلامة؛

٧ - تدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تحسين نظمها لإدارة الطرق حسب الاقتضاء وإجراء فحوص للتأكد من سلامة الطرق بالنسبة إلى مشاريع التشييد الجديدة ووضع برامج تقييم السلامة على الطرق بالنسبة إلى الشبكات القائمة؛

٨ - تدعو أيضا الدول الأعضاء إلى وضع وتنفيذ سياسات شاملة بشأن الرعاية في أعقاب حوادث المرور، وعلى النظر في سن تشريعات لحماية المارة الذين يقدمون الرعاية بحسن نية للمصابين في حوادث المرور؛

٩ - تدعو كذلك الدول الأعضاء إلى زيادة الوعي بالإصابات الخطيرة الناجمة عن حركة المرور على الطرق، وخاصة إصابات الدماغ والعمود الفقري، وتشجيع الاستثمار في مجال البحوث العلمية الهادفة إلى العلاج الفعال لمثل هذه الإصابات؛

١٠ - تشجع الدول الأعضاء على مواصلة تحسين وتعزيز وسائل العناية بالمصابين قبل نقلهم إلى المستشفى وتوفير الرعاية لهم في حالات الصدمات النفسية وإعادة تأهيلهم، وذلك باعتماد نظام وطني للطوارئ الطبية وبناء القدرات وتوفير المعدات الكافية والمناسبة؛

١١ - تؤكد من جديد أهمية معالجة مسائل السلامة على الطرق في العالم من خلال التعاون الدولي وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني على بناء القدرات وإذكاء الوعي في مجال السلامة على الطرق ومواصلة التوعية عن طريق اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا حوادث الطرق يوم الأحد الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام؛

١٢ - تؤكد من جديد أيضا دور وأهمية صكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالسلامة على الطرق، مثل اتفاقية عام ١٩٤٩ للسير على الطرق^(٦)، واتفاقية عام ١٩٦٨ بشأن السير على الطرق^(٧) واتفاقية عام ١٩٦٨ بشأن لافتات وإشارات الطرق^(٨)، واتفاقي عامي ١٩٥٨ و ١٩٩٨ للمنتدى العالمي المعني بتنسيق الأنظمة المتعلقة بالمركبات، في تيسير السلامة على الطرق على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وتشجع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى تلك الصكوك أن تنظر في الانضمام إليها، وأن تقوم، بعد الانضمام، بتطبيق ما تتضمنه من أحكام أو أنظمة وتنفيذها وتعزيزها، وأن تنضم كذلك إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(٩)؛

١٣ - تطلب إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية، بالتعاون مع سائر الشركاء في آلية الأمم المتحدة للتعاون من أجل السلامة على الطرق والجهات المعنية الأخرى، مواصلة الأنشطة الرامية إلى دعم تنفيذ أهداف عقد العمل؛

١٤ - تطلب كذلك إلى منظمة الصحة العالمية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تقوم في عام ٢٠١٥، بتيسير تنظيم الأنشطة المتعلقة بأسبوع الأمم المتحدة العالمي الثالث للسلامة على الطرق مع التركيز على تحسين سلامة الأطفال في حركة المرور؛

١٥ - تدعو منظمة الصحة العالمية إلى أن تواصل، عن طريق تقاريرها عن الحالة في العالم، رصد التقدم المحرز نحو تحقيق هدف عقد العمل المتمثل في تثبيت عدد قتلى حوادث حركة المرور وخفض الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق بحلول عام ٢٠٢٠، وتشير في هذا الصدد إلى أهمية الأهداف والمؤشرات التي يمكن أن يقاس عليها التقدم المحرز بشكل منتظم؛

١٦ - تدعو الأمين العام إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي الفعال بشأن مسائل السلامة على الطرق، بما في ذلك في السياق العام للنقل المستدام، وتشجع في هذا الصدد بذل

(٦) United Nations Treaty Series، المجلد ١٢٥، الرقم ١٦٧١.

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٠٤٢، الرقم ١٥٧٠٥.

(٨) المرجع نفسه، المجلد ١٠٩١، الرقم ١٦٧٤٣.

(٩) المرجع نفسه، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.

مزيد من الجهود، حسب الاقتضاء، لتعزيز التنسيق بين عمل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنقل المستدام مع مراعاة ضرورة معالجة مسائل السلامة على الطرق على النحو الملائم؛

١٧ - **تكرر تأكيد** دعوتها إلى الحكومات أن تضطلع بدور قيادي في تنفيذ أنشطة عقد العمل، مع تشجيع تضافر الجهود بين قطاعات متعددة تشمل الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمات الضحايا ومنظمات الشباب ووسائل الإعلام؛

١٨ - **تدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، ومصارف التنمية، ووكالات التمويل، والمؤسسات، والرابطات المهنية، وشركات القطاع الخاص إلى النظر في تقديم تمويل إضافي كافٍ للأنشطة المتصلة بعقد العمل، بوسائل منها تقديم المساهمات في صندوق السلامة على الطرق الذي أنشأته منظمة الصحة العالمية ومؤسسة السيارات والمجتمع التابعة لاتحاد السيارات الدولي؛

١٩ - **تدعو** جميع الجهات المهتمة بالأمر إلى بحث طرائق جديدة ومبتكرة لإيجاد التمويل اللازم لدعم ومؤازرة الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل، لا سيما في البلدان النامية، بما فيها البلدان الأقل نمواً والبلدان المتوسطة الدخل؛

٢٠ - **تشجع** الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على إيلاء الاعتبار الواجب لموضوع السلامة على الطرق في صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع الاعتراف بأهمية اتباع نهج شامل ومتكامل للنقل المستدام؛

٢١ - **ترحب** بعرض حكومة البرازيل استضافة المؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق الذي يعقد في عام ٢٠١٥ ويشترك فيه وفود من الوزراء وممثلي القطاعات المعنية بشؤون النقل والصحة والتعليم والسلامة وما يتصل بها من مسائل إنفاذ قانون المرور، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق وتحقيق هدف العقد، وإتاحة فرصة للدول الأعضاء لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات؛

٢٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين بند معنوناً "تحسين السلامة على طرق العالم"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريراً عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق.